الباب الثانى عشر

النظام الاقتصادى

سبق أن أشرنا إلى ماقرره محمد على لنفسه من احتكار أو إشراف مباشر على الزراعة والصناعة والتجارة فى مصر . حتى ذهب البعض إلى القول إنه كان الزارع الوحيد والصانع الوحيد، كما أنه كان أكبر تاجر فى القطر . وقد كان ذلك الوالى يبرر سياسته الاقتصادية هذه بالحالة السيئة التى كانت عليها البلاد من قبله ، ورغبته فى الإصلاح ومسايرة التقدم ، وعدم إمكانه الاعتماد فى ذلك على الشعب ، فقد كان يقول عن نفسه إنه يجب أن يقود الشعب « كما يقاد الأطفال ، لأننا إذا تركناه وشأنه ، فسيعود إلى حالة الفوضى التى انتشلته منها ، ولو كففت لحظة عن قيادته ، لتردى فى وهدتها مرة أخرى »[1].

وقد كان بعض المعاصرين لمحمد على من الأوربيين يشاطرونه رأيه هذا فى حاجة الشعب إلى تعود العمل ، لكنهم كانوا يلاحظون «أن الاستغلال الزراعى فى عهد ذلك الوالى كان يدع كثيراً من الأهالى فى حالة بؤس شديد، حتى أن عدداً كبيرا من الفلاحين، لايعود عليهم من ورائه إلا ماقد يمكنهم من تسديد الضرائب المفروضة عليهم » ، كما اعتبر المصريون إنشاء المصانع « نكبة جديدة حلت بهم ، وأخذوا يوازنون بين مايلقونه فيها وما يلقونه فى الجيش من قسوة وعنت »[2] .

ويضيف كتّاب آخرون أن الاحتكارات التى قررها محمد على ، وسياسة الاقتصاد الموجهة التى طبقها ذلك الوالى، إنما ترجع إلى رغبته فى إقامة الدولة المصرية الحديثة ، وتوكيد

---

(١) تقرير بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ و ٢٢٨ .

وراثة العرش لأبنائه، أى أن التنظيم الاقتصادى سار هنا وراء النوازع والأغراض السياسية . ويعتمدون فى ذلك على اعتراف محمد على نفسه ، فى بعض رسائل كتبها سنة ١٨٤٢ ، بمساوئ احتكاراته ، وتعارضها مع تقدم البلاد ورفاهة أهلها ، وقوله إن تلك الاحتكارات إنما تقررت تحت ضغط الظروف والضرورات القصوى . إذ يستنتجون من ذلك أن التنظيم المذكور كان له ، فى ذهن صاحبه ، صفة التوقيت، لا صفة الدوام[1] .

وعلى أية حال ، فمن الخطأ أن يكيف هذا النظام بأنه كان نظاماً اشتراكيا ، حيث تهدف الاشتراكية ، كما هو معلوم إلى تحرير الفرد ومنع الاستغلال وتحقيق ديموقراطية حقيقية ، ولم يكن شىء من ذلك يدور بخلد ذلك الوالى .

ومن المعلوم أن الاحتكارات التى قررها محمد على جعلت تختفى منذ أواخر عهده ، وكان ذلك على الأخص بعد عقد انجلترا معاهدة بلطة ليمان مع تركيا سنة ١٨٣٨ ، التى تعهدت فيها تركيا بإلغاء الاحتكارات داخل بلادها وكذلك داخل الأقاليم التابعة لها . وقد عقدت تركيا معاهدات مشابهة لذلك مع بعض البلاد الأخرى . فمن ذلك الوقت ، جعلت مصر تأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية . وتأكد هذا الاتجاه فى عهد سعيد ، فترك للزراع اختيار نوع المحاصيل التى يزرعونها ، وحرية بيع هذه المحاصيل ونقلها من مكان إلى آخر ، مع إلغاء الجمارك الداخلية التى كانت تعوق نقل المحاصيل. كذلك، فقد تقرر فى ذلك الحين نوع من الملكية الخاصة على الأراضى ، كما فتح الباب أمام رؤوس الأموال والتجارة الدولية . ويبين من ذلك أن مبدأ الحرية الاقتصادية تقرر فى بلادنا إثر هذا الظرف السياسى الخارجى . وليس يُدرى فى أى اتجاه كان يحتمل أن يسير نظامنا الاقتصادى لولا الظرف السياسى المذكور . وإن كان من

---

(١) انظر برشيانى تيرونى Breciani-Turroni فى مقاله فى مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة ، العدد الثالث، مارس سنة ١٩٣٩ ، ص ١٧٥ ، تحت عنوان :

Une expérience dirigée, Le système économique de Mohamed Aly El Kébir

الملاحظ أن من المؤرخين الأجانب من ينسب إلى سعيد إيمانه بحرية التجارة ، على خلاف محمد على ، ويستشهد على ذلك بمبادرته منذ أوائل حكمه إلى إلغاء ضرائب الدخولية ، التى كانت تقف عائقا فى وجه التجارة الداخلية ، وقد تطلب ذلك منه شجاعة وقوة ، لأن الالتزام بهذه الضريبة كان يتمتع به «حسن باشا» ، وقد كان من كبار أصحاب النفوذ فى مصر فى ذلك الحين ، ويضيفون أنه كان مما أثر على سعيد تأثيرا قويا فى هذا الشأن ، المقارنة التى كان يجريها فى هـذا الخصوص بين انجلترا وفرنسا ، فقد كان يلحظ فى فرنسا كثرة الجوازات والضرائب التى كانت مفروضة فيها ، أما انجلترا فكانت تأخذ بمبدأ حرية التجارة ، وكان سعيد يعزو إلى ذلك تفوق ثروتها على ثروة فرنسا[1] .

وقد صاحب انتهاج سعيد هذا النهج بدء ظهور الرأسمالية الحـديثة فى مصر ، وذلك فى شـكل المشروعات المالية والتجارية والزراعية والخاصة بالنقل التى جعلت تتـكون فيها فى شكل شركات مساهمة أو غيرها ، أو فى شكل مشروعات فردية ؛ أو فروع لشركات فى الخارج . وقد ذكرنا أن هذه المشروعات كانت أجنبية إلا فيما ندر ، وقد جعلت هذه الرأسمالية تتأكد فى عهد إسماعيل ، كما تأكد فى عهده الميل إلى تـكوين الملـكيات العقارية الـكبيرة ، وهو الميل الذى كان قد بدأ واضحا حتى فى عهد محمد على . وتسمى هذه الملـكيات العقارية عادة بإقطاع الأرض . على أنه يجب التنبه إلى أنه ليس معنى هـذه التسمية أن مصر عرفت فى تاريخها الحـديث نظام الإقطاع الذى عرفته أوربا مثلا فى القرون الوسطى ، فمصر لم تنقسم فى عصرها هذا إلى مقاطعات أو أقاليم يستقل بكل منها بعض السادة ، بل ظل الحـكم فيها كما كان فى أغلب عصور التاريخ ، مركزا تركيزا شديداً فى يد الحاكم أو الخديوى . وكما انتفى فى بلادنا وجود هذا الاستقلال السياسى أو الإدارى للأقاليم المختلفة ، كذلك

---

(١) انظر سنيور ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٩ . وانظر ميرو ، المرجع السابق ، ص ٦٧ — ٧٩ ، ونورن . المرجع السابق ، ص ١٩٧ — ٢٠٥ .

فقد انتفى الاستقلال الاقتصادى فيما بينها ، وبعبارة أخرى ، فإنه خلافا لما كان سائداً فى أوربا فى عصور الإقطاع من استكفاء كل مقاطعة أساسا بإنتاجها ، مما جعل إنتاجها هذا يقتصر أصلا على حاجاتها الذاتية ، فقد اتجه الجزء الأهم من الإنتاج فى أقاليم مصر فى العصر الحديث نحو المبادلة الداخلية والخارجية معاً . كذلك لم تنظم العلاقات بين الطبقات فى المجتمع المصرى الحديث على نفس الأساس الذى نظمت به تلك العلاقات فى المجتمع الإقطاعى ، حيث كان السيد يلتزم بحماية أتباعه ، مقابل التزام هؤلاء قبله بأمور معينة ، كزراعة أرضه أو الوقوف معه ضد أعدائه الخ ، كما يلحظ أنه بالرغم مما للعرف من أهمية فى مجتمعنا الريفى ، على الأقل حتى وقت قريب ، فإنه لم يبلغ فى هذا المجتمع نفس الأهمية التى بلغها فى إقطاع أوربا ، إذ قامت العلاقات عندنا أصلاً على أساس من العقد ، وذلك كعلاقة المالك بالمستأجر ، وعلاقة رب العمل بالأجير الخ . وإذا كان ثمة وجه شبه بين الحالة عندنا حتى السنوات الأخيرة ، وبين عهود الإقطاع فى أوربا ، فإنه يتمثل فى رأينا فى السلطة الكبيرة التى كان يتمتع بها فعلا ، وإن لم يتمتع بها قانونا ، الملاك العقاريون فى مصر ، والتى كانت تحيل علاقة الفلاحين بهم إلى علاقة تبعية فعلية ، كما كانت تمكنهم من الاستحواذ على النصيب الأوفى من الدخل الزراعى ، فضلاً عن تشكيل الأنتاج الزراعى وتوجيهه على النحو الذى شاؤوه .

ومهما يكن من أمر ، فقد نمت هذه الرأسمالية المنقولة والعقارية فى مصر منذ عهد إسماعيل حتى السنوات الأخيرة ، وأصبحت تشتمل على قطاع صناعى هام نسبى ، خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ورغم ذلك فقد صادفتها خلال هذه المدة ، وحسب الأحوال ، بعض عوامل القوة والضعف ، فكان بين الظروف التى ساعدت على قوتها عظم النفوذ الأجنبى فى مصر خلال القرن الماضى وفى صدر القرن الحالى ، نتيجة لضعف الولاة إزاء الأجانب ، وتثبيت الأمتيازات الأجنبية ، ثم احتلال الانجليز البلاد . فقد مكن ذلك كله للمشروعات الرأسمالية الأجنبية من العمل فى مصر بحرية كبيرة ، ووجدت هذه المشروعات لها فى بلادنا مرتعا لتحقيق أرباح طائلة ، كما وجد

كثير من الأجانب الذين ضاقت بهم فرص العمل فى بلادهم مجالاً فسيحاً للعمل فى مصر. كذلك فقد ساعد فى نمو هذه الرأسمالية فى فترة لاحقة ، ظهور الشعور الوطنى عند المصريين ، فقد أفادت الرأسمالية الوطنية من هذا الشعور من ناحيتين : فمن ناحية ، أقبل الجمهور كما أقبلت الحكومة على تقديم مختلف ألوان التشجيع إلى المشروعات الاقتصادية الوطنية إذا كان رأسمالها مصريا خالصا ، أو حتى إذا كان رأسمالها هذا مختلطا ، إذ كان المصريون ينظرون إلى هذه الشركات باعتبارها مظهرا لكرامتهم ، وردا للثقة إلى نفوسهم ، ومجالا لنشاطهم ، وخلقا لفرص العمل أمامهم، وسببا لتجميع الثروات يفيد منه الطامحون منهم، وطريقا إلى تحقيق استقلالهم الاقتصادى والسياسى . ومن ناحية أخرى ، فقد أدى هذا الظرف إلى صبغ الجهود بصبغة قومية وطنية، والتكتل ضد المستعمر الاقتصادى والسياسى. وقد أفادت الرأسمالية الوطنية من ذلك ، حيث إنها لم تلق فى ذلك الحين نزاعا أو صراعا طبقيا ذا شأن ، وحتى فى الأوقات التى كان فيها مثل هذا الصراع أو النزاع يبدو ماثلا للعيان ، فإنها كانت تستعين عليه بالسلطات العامة، التى كانت تمالئها فى ذلك كل الملأة ، لارتباط مصالحهم جميعا فى هذا الخصوص .

وقد عملت هذه المشروعات جميعا ، الوطنية منها والأجنبية ، فى ظل من الأعتراف بالملكية الخاصة ، وبالحرية فى ميادين المبادلة والتعاقد ، وكذلك فى ميدان العمل ، حيث أعلنت حرية العمل فى مصر بمقتضى قانون الباطنطا الصادر سنة ١٨٩١ . ولاشك أن الحرية التى نشأت الرأسمالية فى ظلها على هذا النحو لم تكن مطلقة ، بل شابها تدخل اشتدت درجته خاصة خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها . على أن هذا التدخل لم يكن عائقا للرأسمالية ، بل كثيراً ما كان فى صالحها ، وذلك على نحو ما وقع عند فرض الحماية الجمركية سنة ١٩٣٠ ، أو عندما كانت الحكومة المصرية تتدخل من وقت إلى آخر ، لمعالجة كساد القطن ، أو فى غير ذلك من الأحوال . وحتى حين كان يتم هذا التدخل لصالح العمال أو لصالح الطبقات الفقيرة أو محدودى الدخل ، فإنه لم يقع

فى الغالب إلا مراضاة للرأى العام ، وتخفيفا لضغط الجماهير وثورتها المكبوتة ضد الرأسمالية ، ومن قبيل ذلك التشريعات العمالية التى أخذت فى الصدور ابتداء من السنوات الثلاثينية ، فهذه القوانين وأشباهها خدمت بذلك الرأسمالية ، ولو بطريق غير مباشر ، كما خدمها أيضا ضعف حركة النقابات العمالية فى مصر ، وقلة تأثيرها فى توجيه الإنتاج أو فى توزيع الدخل الصناعى وأخيراً ، فقد ساعد فى نمو الرأسمالية فى مصر أيضا وقوع الحروب العالمية ، التى أتاحت للبعض القيام باستثمارات كبيرة وتحقيق أرباح طائلة ، بينما أضرت بأصحاب الدخول الثابتة ، لكن إلى جانب هذه الظروف التى نمت فى ظلها الرأسمالية فى مصر إلى حد ما ، وجدت ظروف أخرى عاقت من هذا النمو بعض الشىء . ويعد من قبيل ذلك كافة العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التى حدت من اشتغال المصريين بالأعمال التجارية والصناعية والمالية ردحا طويلا من الزمان، إذ لا شك أنه لو لم توجد هذه العوامل بنفس القوة التى توافرت لها، لنمت الرأسمالية فى مصر على نحو أسرع وأشمل . ويمكن أن يعد من قبيل ذلك أيضا ظروف و عوامل أخرى ، كتأخر قرض الحماية الجمركية فى مصر حتى سنة ١٩٣٠ ،فقد أشرنا حالاً إلى أن هذه الحماية كانت من أسباب نمو الرأسمالية فى الفترة من سنة ١٩٣٠ حتى السنوات الأخيرة ، أما قبل ذلك التاريخ ، فقد تقرر إنشاء مشروعات صناعية كبيرة بسبب منافسة الخارج . كما يعد من هذه الظروف أيضا الاضطرابات السياسية التى عانتها البلاد فى تلك الفترة ، والتى نجمت على الأخص عن الاحتلال الإنجليزى ، وكذلك عن شدة المنازعات بين الأحزاب والسراى .

هذا عن الظروف التى أحاطت بنمو الرأسمالية فى مصر على وجه العموم ، ويلاحظ أن ثمة فروقاً محسوسة بين الرأسمالية فى مصر والرأسمالية فى البلاد المتقدمة ، كالولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا ، ومن بين هذه الفروق أن الرأسمالية عندهم اصطبغت بصبغة وطنية غالبة ، وذلك رغم استعانة كل من هذه البلاد ، بقدر ، برءوس الأموال الأجنبية ، أما عندنا ، فقد ظلت الرأسمالية التجارية والمالية والصناعية حتى السنوات

الأخيرة تعتمد أساسا على رءوس الأموال الأجنبية . وترتب على ذلك اختلاف دور الرأسمالية عندنا وعندهم ، فالمال الوطنى يؤتى ثماره أساسا فى بلده ، سواء كانت هذه الثمار أرباحا أو فوائد أو كانت تدريبا للفنيين والعمال ، أو ظهرت فى شكل اكتشاف علمى أو تقدم فنى . وذلك عكس الاستثمار الأجنبى ، الذى وإن أفاد البلد الذى يشتغل فيه فائدة محسوسة من بعض الوجوه ، فإنه يميل بطبعه إلى ترحيل الجزء الأكبر من أرباحه إلى الخارج ، كما قد يحتفظ بأسراره الفنية والعلمية لنفسه ، وكثيراً ما يعزف عن الاستعانة بالوطنيين إلا إذا أجبر على ذلك.

كذلك تميزت رأسماليتنا بحداثتها ، حيث لم يجاوز عمرها بضع عشرات قليلة من السنين ، عكس الرأسمالية فى تلك البلاد ، التى طال بها العمر نسبيا ، مما أتاح لها التغلغل فى الداخل ، وفتح الأسواق فى الخارج ، مستعينة فى ذلك بما صادفها من ظروف تاريخية وجغرافية موافقة ، وبما لجأت إليه من استعمار للبلاد الأخرى ، وفرض سيطرتها عليها عن هذا الطريق ، كما كونت تلك الرأسمالية لنفسها ، خلال تاريخها الطويل نسبيا، تقاليد وسننا تسير عليها معاملاتها وإنتاجها، فساعدها ذلك فى زيادة هذا الإنتاج وحسن تصريفه. كما اتجت هذه الرأسمالية إلى الارتكاز على العلم ، والإفادة منه إلى أقصى درجة ، سواء فى الإنتاج أو التنظيم أو التسويق ، أما نصيب الرأسمالية المصرية من ذلك فهو قليل نسبيا، فإن شطرا هاماً من الرأسمالية المصرية اتجه نحو المضاربة والأعمال التجارية ، ورغب فى الكسب السريع الميسور . وربما رجع ذلك إلى مزاج بعض العناصر الأجنبية التى كانت تستثمر أموالها فى مصر، أو إلى تفضيلها هذا النوع من المشروعات ، الذى لم يكن يضطرها إلى إبقاء أموالها فى البلاد فى شكل أصول ثابتة . كما أنه قد يرجع إلى عزوف الرأسماليين من المصريين أيضاً عن هذه الاستثمارات الثابتة التى لا تتيح لهم ، فيما يرون ، حرية الحركة ، ولا تمكنهم من اقتناص الفرص ، بل ترغمهم على تحمل المخاطر ، ومواجهة مشاكل الإنتاج اليومية . ويمكن أن نضيف إلى ماتقدم أن الرأسمالية الغربية تعلمت ، فى تاريخها

الطويل ، أن من صالحها أن تكف من غدائها ، وتوائم إلى حدما بين مصالحها الخاصة والمصلحة العامة ، وأن تسعى إلى التوفيق بينها وبين الطبقة العاملة ، وقد تم ذلك تحت ضغط الظروف الاجتماعية والسياسية التى سادت فى البلاد، وخاصة تحت ضغط الرأى العام وقوة الحركة العمالية هناك ، كما أن تلك الرأسمالية ، وإن أفادت من الحروب ، بل وشجعت قيامها أحيانا فى سبيل فائدتها أو الحفاظ على مصالحها ، فإنها أظهرت ، على وجه الإجمال ، روحاً وطنية طيبة . أما الرأسمالية فى مصر ، فقد أثبتت شَرَهاً إلى الربح ، يشبه شره الرأسمالية الغربية فى أولى مراحلها ، وساعد فى ذلك ضعف الرأى العام والتكتلات العمالية عندنا . كما لا يعرف للرأسماليين الأجانب فى مصر مواقف ناصروا فيها قضايا هذه البلاد الوطنية ، بل عرفت لهم مواقف عداء سافر أو مستتر فى هذا الخصوص، وكان ينضم إليها فى ذلك ، بدرجة أقل ، بعض الرأسماليين المصريين، أما بقية هؤلاء ، فلم يقفوا هذا الموقف المعادى من قضايا بلادهم السياسية ، وإن اتسم كثير منهم بالاعتدال أو السلبية .

فإذا نظرنا الآن إلى النتائج الاقتصادية التى انتهت إليها الرأسمالية فى مصر ، فإنا نجد أنها لاشك ساعدت فى ابتناء اقتصاد مصر الحديث ، وذلك بما استثمرت من أموال ، وبذلت من جهد، وكونت من فنيين فى فروع مختلفة وبفصل ما استنت أحيانا من نظم صالحة للعمل، لكن لا شك أيضا فى أن دور الرأسمالية فى هذا الشأن لم يكن هو الدور الأساسى فى كل الأحوال ، فقد ذكرنا كيف أن شيئاً كثيراً من الفضل فى بناء ذلك الاقتصاد يرجع إلى الاستثمارات العامة التى قامت بها الدولة فى مختلف الميادين ، كذلك ذكرنا قبلا أنه رغم ما ترتب على الاستثمارات العامة والخاصة المذكورة من تقدم نسبى أحرزته مصر خلال تاريخها الحديث ، فلا شك أن ذلك التقدم كان بطيئا، خاصة فى بعض فترات ذلك التاريخ ، وأنه لم يعد يتناسب وتزايد السكان ، أو مع ما يجب من رفع مستوى معاشهم ، باستغلال مختلف الطاقات المتوافرة لهم ، كما أن التقدم المذكور تم على نحو كان من شأنه وضع الاقتصاد المصرى موضع التبعية للخارج ،

مع تعرض الاقتصاد المصرى بسبب ذلك لهزات عنيفة، بسبب انتقال الأزمات الخارجية إليه . كل ذلك فضلا عما ترتب على الرأسمالية المذكورة من سوء توزيع الثروة والدخل القومى ، حيث تراكمت الثروات والدخول فى أيدى قلة ، بينما لم يكن للأغلبية نصيب منها إلا حد الكفاف . وقد كان لسوء التوزيع المذكور نتائج اجتماعية سياسة لاتنكر، لم يكن من أقلها خطراً عدم تمتع المواطن المصرى بالطمأنينة إلى غده ، وضعف شعوره بالتقدم والنجاح فى حياته ، وتفكك الروابط بينه وبين الأمة التى يعيش بين ظهرانيها، والانفصال الفكرى والمعنوى الذى قام بينه وبين غيره من المواطنين .

وقد كان ضعف وسوء هذه النتائج التى انتهت إليها الرأسمالية فى مصر على هذا النحو من أهم الأسباب التى دعت إلى البحث عن حلول أخرى تطبق فى هذا الشأن، ويرجع الاهتمام بهذا الأمر إلى عهد قديم، فإنا نجد مثلا فى خطب المرحوم محمد فريد، قبل الحرب العظمى ، صرخات تعبر عن سخطه على المساوئ الاقتصادية والاجتماعية التى كانت قائمة فى زمنه ، ومطالبة بإصلاحها ، وكذلك فعل بعض الكتاب ورجال السياسة وممثلوا بعض الطوائف فيما بين الحربين ، وخلال الحرب العالمية الثانية . ثم اشتد الشعور بوجوب الإصلاح منذ انتهاء تلك الحرب، ويرجع ذلك الاهتمام إلى عوامل معينة داخلية وخارجية . فمن العوامل الداخلية انتخلص تدريجيا من النفوذ الأجنبى، وضعف الطبقة الحاكمة بعد ظهور فشلها وفسادها وتفسخها ، واندفاع الطبقة الغنية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاستكثار من مظاهر الترف ، وسخط الرأى العام على ذلك ، مع زيادة وعى هذا الرأى العام تدريجيا ، تبعاً لارتفاع مستوى الأفراد الثقافى والفكرى ، وما أحسه الناس فى مصر من أن ثروات طائلة تكونت على الأخص فى زمن الحرب وفى أعقابها ، لا عن طريق الكد والكدح ، بل لظروف طارئة أحاطت بالأمة كلها وبسبب كثرة الطلب على السلع والخدمات مع قلة المعووض منها . وقد ازداد الناس إدراكاً لعدم مشروعية مثل هذه الأوضاع، كما ازدادوا إحساسا بمرارة

التفاوت الذى لا يرجع إلى عمل أو كفاية . وكانت الأفكار الاشتراكية قد أخذت فى الانتشار ، وكانت الحكومة تعارضها بشدة ، لكن لم تجد هذه المعارضة نفعا ، إذ كانت تلك الأفكار تجد صدى عند بعض فئات الأمة ، وخاصة الشباب الذين أحنقهم أن لم يروا من جانب الحكومة ميلا إلى الإصلاح الجذرى . والواقع فقد اكتفت الحكومة فى ذلك الحين باتخاذ بعض إجراءات ثانوية الأهمية ، بغرض إعادة توزيع الدخل ، كفرض الضريبة العامة على الإيراد . بينما امتنعت عن اتخاذ ما عدا ذلك من إجراءات ، حتى ما كان منها معتدلا ، كتحريم ملكية أكثر من خمسين فدانا فى القرية الواحدة . كما قاوم البرلمان ، وخاصة مجلس الشيوخ ، كل تطوير جدى نحو العدالة الاجتماعية ، حتى أنه رفض مثلا ما ورد فى مشروع القانون المدنى عند عرضه عليه ، من أن الملكية وظيفة اجتماعية[1] . رغم أن ذلك هو ما تأخذ به جميع التقنينات المدنية الحديثة ، حتى فى البلاد الرأسمالية نفسها .

أما العوامل الخارجية ، فمنها ما ساد البلاد المتخلفة عموما عقب الحرب من ميل إلى إسراع الخطى نحو تغيير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التنمية ، وإقبال الدول الكبرى على خطب ودّ تلك البلاد ومساعدتها فى ذلك تحقيقا لمآرب خاصة ، وكثرة المؤلفات والأبحاث حول موضوع التنمية الاقتصادية ، كذلك فقد وجدت البلاد المتخلفة أمامها أمثلة كثيرة تنبىء عن عجز النظام الرأسمالى ، وعجز نظام الحرية الاقتصادية الذى صاحبه فى الأصل ، عن تحقيق آمال شعوبها ، كما وجدت تلك البلاد أمامها تجارب عدة أجرتها الدول الأخرى لتغيير تلك الأوضاع : منها تجارب البلاد الاشتراكية التى عدلت نهائيا عن الأخذ بالنظام الرأسمالى ، ومنها تجارب البلاد الرأسمالية التى عملت عن طريق تدخل الدولة بهذا الأسلوب أو ذاك على تلافى معايب ذلك النظام ، مع الإبقاء عليه فى الأصل . وقد كانت هذه التجارب جميعاً مدعاة إلى

(١) انظر مقال الدكتور وديع فرج ، الاتجاهات الأساسية للتشريع المدنى فى الخمسين سنة الأخيرة ، مصر المعاصرة ، العدد الخمسين .

التفكير العميق فى البلاد المتخلفة ، لمعرفة أى طريق تسلكه تبعا لظروف كل منها وحسب الأوضاع المحيطة بها . كذلك فقد كانت تلك البلاد ، ومنها بلادنا ، قد خرجت حديثا من تجربة مرت بها ، هى تجربة الحرب العالمية الثانية ، التى كانت مدعاة إلى تدخل من جانب الدولة فى كثير من النواحى ، فكانت هذه التجربة هى الأخرى مدعاة إلى تساؤل البعض عما إذا لم يكن من الصواب أن تشبه حالة التخلف بحالة الحرب، وأن ندع الدولة تتخذ لمحاربة التخلف إجراءات عامة شاملة تشبه تلك التى اتخذت وقت الحرب .

* * *

فلما جاءت الثورة ، انتقلت السلطه السياسية إلى طبقات الأمة التى أحست فشل النظام الاقتصادى السابق فى تحقيق غايات البلاد ، سواء من الناحية الاقتصادية، أو من النواحى الاجتماعية أو السياسية أو الأخلاقية أو الفنية . وقد أعلنت الثورة ، منذ أوائل أيامها ، أنها تضع فى برامجها التخلص من الإقطاع ، وسيطرة رأس المال على الحكم ، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، ومعنى ذلك أنها اعتزمت منذ البداية تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . على أن الناظر فى تاريخ هذه السنوات العشر من حياة الثورة ، يجد أن سياستها الاقتصادية والمالية تطورت فى هذا الخصوص على ثلاث مراحل فى أساسية :

فأما المرحلة الأولى ، فتمتد منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٦ ، وفى هذه المرحلة، قامت الدولة بإحداث تطوير هام فى هيكل الملكية العقارية ، وفى العلاقات بين المشتغلين بالزراعة ، وذلك بإصدارها قانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ الذى سبق الكلام فيه ، فقد كان من شأن ذلك القانون ، كما سبقت الإشارة ، الحد من الملكية العقارية الكبيرة ، وكانت تلك أول ضربة تلقتها الرأسمالية العقارية منذ نشأتها الحديثة فى أوائل القرن الماضى ، كذلك حدد ذلك القانون إيجار الأرض ، وأجرة العامل الزراعى ، بغرض إعادة توزيع الدخل الزراعى على نحو أفضل مما كان عليه الحال قبلا.

ولم يقتصر جهد الثورة فى إعادة التوزيع على هذه الإجراءات ، بل أضافت إليها إجراءات أخرى ، كان من أخصها رفع فئات الضريبة العامة على الدخل ، وفرض الضريبة على مجموع التركة سنة ١٩٥٢، كما وجهت بعض أوجه النفقات العامة نحو تحقيق صالح الطبقات الفقيرة والشعبية ، وعملت على تحقيق الاستقرار فى علاقة العامل بالمصنع .

وكما أولت الحكومة حينذاك بعض عنايتها لإعادة التوزيع على هذا النحو ، كذلك فإنها اتجهت نحو الإنتاج بغرض زيادته وتنظيمه ، وأنشأت من أجل ذلك مجلس الإنتاج القومى سنة ١٩٥٣ ، الذى قامت هى عن طريقه بتنفيذ بعض مشروعات اقتصادية هامة ، مولتها من عندها ، أو بالاستعانة بالقطاع الخاص وذلك كمشروع كهربة خزان أسوان ، وشركة الحديد والصلب ، وشركة السماد فى أسوان الخ .

وكما عملت الدولة على إشراك رأس المال الخاص ، المصرى والأجنبى معها فى المشروعات المذكورة ، كذلك قدمت له تسهيلات كثيرة ، بغرض تشجيعه على ولوج باب الاستثمار عموما ، ومن قبيل ذلك إصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل نسبة رأس المال الذى يخصص للمصريين فى الشركات المساهمة ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ (المعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤) بالمزايا التى تمنح لرأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر، والقانون رقم لسنة ١٩٥٥ بالترخيص فى عقد معاهدات لتنظيم ازدواج الضرائب الدولى ، فهذه الإجراءات وأمثالها قصد بها على الأخص تشجيع رأس المال الأجنبى على الاستثمار فى مصر ، كما اتخذت إجراءات أخرى ، ذات صفة عامة ، فى هذا السبيل ، ومنها استبعاد الأراضى البور والأراضى الصحراوية تحت الاستصلاح من قيود الملكية الواردة فى قانون الإصلاح الزراعى ، وذلك تشجيعا لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة على استصلاح الأراضى ، وكذلك القانون رقم ٤٣٠ لسنه ١٩٥٣ بالإجراءات الضريبية الخاصة بدعم الاقتصاد الوطنى، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات ، والمراسيم

بقوانين أرقام ٣٠٦ و ٣٢٤ و٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بالمناطق الحرة والسماح أو القبول المؤقت ورد الرسوم الجمركية ، والقوانين المختلفة الخاصة بخفض هذه الرسوم أو إلغائها على المواد الأولية والعدد والآلات اللازمة للصناعة أو الخاصة بدعم الصناعة أوضمان حد أدنى من الأرباح ، والقانونان رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٦ الخاصان بالمناجم والمحاجر .

ويتضح من ذلك أن السمة الظاهرة للتنظيم الاقتصادى فى هـذه المرحلة تتلخص فى العمل على إعادة توزيع نسبى فى الثروات والدخول ، وتشجيع الاستثمار الخاص ، مع زيادة أهمية القطاع العام إلى حـد ما ، وزيادة العناية فى الاستثمار العام والخاص ببعض الصناعات الأساسية ، وأهمها توليد الكهرباء (من خزان أسوان) ، واستخراج البترول ، وصناعة الحديد والصلب .

وربما رجع التزام هذه السياسة المتحفظة نسبيا إلى الظروف التى كانت قائمة وقتذاك ، فالظرف السياسى لم يكن يسمح باتخاذ إجراءات كبيرة سريعة فى سبيل الاشتراكية وما نحا نحوها ، إذ كان لايزال المستعمر موجوداً ، كما كانت بعض القوى الداخلية المناوئة لا تزال قائمة ، وكان من الواجب التخلص من هذا وذاك قبل المضى فى الطريق . ومن جهة أخرى ، فقد كان لا بد للثورة من دراسة الأوضاع والنظم الاقتصادية القائمة ، قبل اتخاذ أية إجراءات حاسمة .

هذا عن المرحلة الأولى ، أما المرحلة الثانية ، فتبدأ من سنة ١٩٥٦ حتى يوليو سنة ١٩٦١ . وفى هذه المرحلة واصلت الثورة العمل على إعادة توزيع الدخول ، ومن قبيل ذلك إصدار القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ ، بفرض ضريبة إضافية على مجموع مايتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة فى الشركات المساهمة الخ ، لـكن تميزت هذه المرحلة بأمور أخرى ، كان من أخصها زيادة تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، ثم السير فى تمصير الاقتصاد المصرى والعمل على تخطيطه ، وأخيراً زيادة أهمية القطاع العام فيه . ولا شك أن هذه الأمور جميعا اتصلت فيما بينها ، لسبب أو لآخر .

وكان إعلان دستور سنة ١٩٥٦ بمثابة مقدمة تاريخية لهذه الأمور جميعاً ، فقد اعتنق هذا الدستور اتجاهات اقتصادية واجتماعية كانت ، على اعتدالها ، مجهولة تماما من دستور سنة ١٩٢٣ ، الذى أهمل كل الأهمال المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، فكان بذلك تطبيقا واضحا للدساتير الرأسمالية القائمة على الفردية ، والآخذة بقصر التنظيم العام على أمور السياسة وحدها ، دون أمور الاقتصاد والاجتماع . وعلى العكس من ذلك ، جاء دستور سنة ١٩٢٣ مقررا ، فى بابه الثانى ، أن التضامن الاجتماعى أساس المجتمع المصرى . وأن الدولة تكفل الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين . وأنه ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة. كما قرر دستور سنة ١٩٥٦ أيضا أن النشاط الاقتصادى الخاص حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم . وأنه يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب . وأن القانون يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب . وأن الملكية الخاصة مصونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للقانون ، كما يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع. كذلك تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعا مستوى لائقا من المعيشة الخ .

هذا عن أهم المبادئ الاجتماعية والاقتصادية التى حواها دستور سنة ١٩٥٦ . وقد أعقب إعلان هذا الدستور وقوع الاعتداء الثلاثى على مصر ، وقد أشرنا سابقا إلى أن هذا الاعتداء أدى إلى تصيير منشآت الأعداء ، فبدأت من ذلك الحين مرحلة تخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية التى فرضت عليه منذ القرن التاسع عشر . وكما سارت الدولة فى طريق تصيير الاقتصاد على هذا النحو ، كذلك فإنها خطت خطوات كبيرة فى سبيل تنظيم بعض قطاعاته الهامة ، وأخصها قطاع الصناعة ، ومن

فمبيل ذلك إصدار القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بالحد من نشاط صناعة البناء ، بغرض توجيه الاستثمار إلى النشاط الصناعى ؛ وقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقانون التنظيم الصناعى لسنة ١٩٥٨ الخ .

على أن الدولة لم تقتصر على تنظيم أو توجيه الجوانب الهامة من الاقتصاد القومى ، بل عمدت إلى التخطيط لهذا الاقتصاد . والواقع فإن إنشاء نواة لجهاز التخطيط يرجع إلى سنة ١٩٥٥ . كما أن وزارة الصناعة كانت قد وضعت برنامجا صناعيا أول للتصنيع فى سنة ١٩٥٧ ، ثم أعقبته ببرنامج ثان سنة ١٩٥٩ . وفى نوفمبر سنة ١٩٥٨ تقرر إعداد خطة شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية ، وهى الخطة التى بدئ فى تنفيذها منذ سنة ١٩٦٠ ، وأدمج فيها البرنامجان الصناعيان المشار إليهما . وقد برروا الأخذ بمبدأ التخطيط على هذا النحو بالرغبة فى « تحقيق أكبر إشباع قومى بأقل تضحية من جانب المجتمع ، وتحقيق النمو المتوازن لاقتصادنا القومى ، وتكييف السياسة الاقتصادية بما يحقق الاحتياجات الحاضرة ويتفق مع الامكانيات الموروثة عن الماضى ويسمح بإطراد النمو فى المستقبل . كما أضافوا أن الغرض منه هو العمل على رفع معدل الاستثمار حتى يسبق معدل الزيادة فى السكان ، أى الإسراع بمعدل نمو الاقتصاد القومى إلى أقصى حد ممكن بحيث يكون أسرع وأعلى من معدل نمو السكان . وذلك مع تجنيبنا التقلبات فى اقتصادنا القومى ، وتقليل التفاوت فى الثروات والدخول ، وتوفير العمل المثمر لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه » .

وبذلك يمكن القول إن التخطيط يهدف إلى تفادى تلك المعايب التى طالما أخذت على اقتصادنا القومى ، حين سار على الأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ، أو حين خضع لتدخل غير مباشر وغير مخطط من جانب الدولة ، وهى العيوب التى تتلخص فى عدم كفاية الاستثمار ، وتبديد الموارد ، والبطالة ، وعدم توازن الاقتصاد القومى ، وعدم استقلاله بالنسبة للخارج ، وسوء توزيع الثروات والدخول فيه .

ولم تقنع الحكومة فى بلادنا ، كما فعلت فى بلاد أخرى ، بمجرد التخطيط

للاقتصاد القومى ، مع ترك تنفيذ الخطة لأصحاب المشروعات الخاصة ، والأكتفاء فى ذلك بتقديم المشجعات لهم على التنفيذ ، بل إنها أدركت أن اتباع مثل هذه السياسة لا يكفل تنفيذ الخطة بصورة جدية ، إذ ليس ما يضمن إقبال أصحاب الأموال على الاستثمارات الواردة فى الخطة بالقدر وبالمعدل وفى الزمن المطلوب . كما أن الاعتماد على رأس المال الخاص فى هذا الشأن يستلزم بداهة التسليم له باجتناء أرباح المشروعات التى يقوم بتنفيذها ، وبذلك فإنه يستقل بالنصيب الأكبر من الدخل الناتج من هـذه المشروعات ، وفى ذلك ما يزيد التوزيع سوءاً . لذلك عمدت الدولة إلى القيام بنفسها بتنفيذ الجزء الأكبر من مشروعات الخطة . وأدى ذلك بالطبع إلى زيادة أهمية القطاع العام، فوق أهميته السابقة ، وزاد فى ذلك أيضا تأميم الحكومة بعض الشركات والمنشآت الهامة، وقد بدأت ذلك بتأميم قناة السويس ، ثم شملت منشآت وشركات أخرى ، كان أهمها ، حتى يوليه سنة ١٩٦١ ، شركات السكر والتقطير والبنك الأهلى وبنك مصر والبنك البلجيكى والدولى ، وشركات مكابس القطن ، وشركات النقل البحرى وكذلك تأميم شراء محصول القطن ومساهمة الدولة فى تصريفه فى الداخل والخارج .

والواقع ، فإن جميع هـذه الإجراءات كانت خطوات نحو تنفيذ الشعار الذى اتخذته الثورة لنفسها منذ سنة ١٩٥٧ ، وهو شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

أما منذ يوليو سنة ١٩٦١ ، فقد اتخذت إجراءات حاسمة للسير بالاشتراكية فى طريق التنفيذ . وتم ذلك على الأخص بمقتضى عدة قوانين صدرت فى الفترة من ١٩ـ٢٨ يوليو الماضى. فمن جهة قرر القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ تأميم الشركات والمنشآت المبينة فيه ، وهى تشمل على الأخص جميع البنوك وشركات التأمين ، كما تشمل الشركات المشتغلة بالصناعات الثقيلة والاستخراجية . أما القانون رقم ١١٨ ، فقد قرر مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . كما قرر القانون رقم ١١٩ وضع حد أقصى للملكية أسهم بعض الشركات . والشركات التى

أممت جزئيا على هذا النحو هى من المشتغلة بالصناعات المتوسطة، فأصبح لا يجوز لأى شخص طبيعى أومعنوى، باستثناء الهيئات والمؤسسات العامة، أن يمتلك فى الشركات المذكورة ما تزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه .

وتقرر تعويض أصحاب الأسهم فى الشركات التى تناولتها أحكام القوانين السابقة بمقتضى سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا . ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الأسمية بطريق الاقتراع .

وقد بلغ عدد الشركات التى تناولتها هذه القوانين نحو ٤٩٩ شركة ، وهى تكون نحو ٨٠٪ من القطاع المنظم ، الذى يشمل الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

ومن جهة أخرى ، قرر القانونان رقم ١٢٧ و١٣٢ لسنة ١٩٦١ تعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى ، بما لايجيز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان . ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية مايملكه الأفراد من الأراضى الصحراوية . وتستولى الحكومة على الأطيان الزائدة نظير تعويض معين إذا لم يتصرف المالك فيها إلى صغار الملاك خلال مدة معينة . ويؤدى التعويض سندات اسمية على الدولة مماثلة للسندات المشار إليها حالا . كذلك قرر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ أن يخفض إلى النصف مالم يؤد من أقساط وفوائد ثمن الأراضى الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بالإصلاح الزراعى بموجب القانونين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ .

وأضاف القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أنه لايجوز لأى شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى من الأراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فدانا[1] .

(١) كما لا تجوز الوكالة فى إدارة أو استغلال الأراضى الزراعية وما فى حكمها بما يزيد على هذا القدر .

كذلك قرر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، اشتراك عمال وموظفى المنشآت فى الأرباح الصافية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، بحيث يجنب جزء من عشرين على الأقل من ذلك الصافى لتكوين احتياطى حتى حد معين ، و٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ، ثم يوزع الباقى بعد ما تقدم بواقع ٧٥٪ للمساهمين ، و٢٥٪ للموظفين والعمال[1] . كذلك استوجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها ، على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . كذلك، ومن جهة أخرى ، وضع القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ حدا أقصى قدره خمسة آلاف جنيه سنويا للمرتبات أو المكافآت فى الشركات أو المؤسسات . كما تقرر ، بمقتضى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، تخفيض الحد الأقصى لساعات العمل فى المؤسسات الصناعية التى يصدر قرار من وزير الصناعة بتحديدها إلى ٤٢ ساعة فى الأسبوع . وأخيرا فقد قصر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ التعيين فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى على وظيفة واحدة.

كذلك قرر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ تعديل الضريبة العامة على الإيراد فى شرائحها العليا ، بما يضع حدا أعلى للإيراد الذى يستطيع الفرد الحصول عليه بعد دفع الضريبة . كما عدل القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ سعر الضريبة على العقارات المبنية ، بحيث أصبح هذا السعر تصاعديا ، بحسب متوسط الإيجار الشهرى للحجرة الواحدة السكنية .

---

(١) وتوزع نسبة الربع الخاصة بالعمال على النحو الآتى :

١ ـ ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ، وذلك طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ ـ ٥٪ تخصص للخدمات الإجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالإتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ ـ ١٠٪ تخصص لخدمات إجتماعية مركزية للموظفين والعمال . وتحدد كيفية التصرف فى هذه المبالغ وأداء الخدمات بمعرفة الجهة الإدارية التى تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

(٥) ومن جهة أخرى ، فقد صدر قرار جمهورى (رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١) يقرر قصر أعمال المقاولات الحكومية على شركات القطاع العام ، وكان قد سبق ذلك قرار آخر (رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١) ، بقصر التوريدات المستوردة من الخارج على شركات القطاع العام أيضا .

وإلى جانب الإجراءات الاقتصادية الآنفة الذكر [١] ، فقد شرع فى اتخاذ إجراءات أخرى ذات صبغة سياسية واجتماعية ، تهدف إلى تكتيل القوى الشعبية ، وإعادة تشكيلها ، ودفعها فى مجال العمل الاشتراكى ، ولا بد أن يسفر ذلك عن تنظيمات سياسية واجتماعية تخالف تلك التى ظلت قائمة حتى الآن ، والتى لم تعد تتفق والأوضاع الجديدة .

* * *

وإذا رجعنا إلى البيانات الرسمية التى صدرت بمناسبة قوانين يوليو المذكورة ، فإنا نجدها تقرر أنه لا سبيل إلى إنكار قيام الصراع الطبقى فى المجتمع المصرى ، كغيره من المجتمعات ، وأن المراد هو حل هذا الصراع حلا سلميا ، وليس عن طريق صراع دموى . كما تضيف البيانات المذكورة أن المراد إذن هو بناء مجتمع جديد يقضى فيه على المتناقضات الاجتماعية ، ويتم فيه التحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وتذوب فيه الطبقات ، ويتم فيه تكافؤ الفرص ، كما يمتنع الحصول على دخل دون عمل ، ويتناسب فيه دخل كل فرد مع العمل والمجهود الذى يؤديه

---

(١) يلاحظ أن الحكومة اتخذت بعض إجراءات اقتصادية أخرى ، كإلغاء الفائدة عن قروض بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وخفض إيجارات المساكن ، وخفض المصروفات المدرسية الخ . وتهدف هذه الإجراءات إلى تخفيف نفقات المعيشة على المواطن العادى ، وهى بذلك تلائم الجو الاشتراكى الذى بدأ يسود منذ يوليو سنة ١٩٦١ .

وتفيض خطب السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، خاصة الأخيرة منها ، بهذه المعانى جميعها ، ومن أمثلة ذلك قوله «إن المفهوم الواضح البسيط للاشتراكية فى تصورى هو أنه لابد أن يكون الدخل القومى الوطنى شركة بين المواطنين، كل بقدر جهده الحقيق فى تحقيق هذا الدخل القومى». وأنه إذا كان مفهوم الحرية السياسية فى تصورها السهل ، هو أن يكون لكل مواطن حق فى تقرير أمر وطنه طبقا لفكره الخاص ، فإن مفهوم الحرية الاجتماعية فى تصورها السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص . ولكن الفرصة يجب أن تكون متكافئة والحق يجب أن يكون مساواة بين الناس »[1]. وأنه « كان هناك .. نضال من الطبقة المتحكمة المسيطرة من أجل السيادة ، ومن أجل الاستعباد ومن أجل الاستغلال . كانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥٪ من الشعب حرمت من كل شىء لتخدم الطبقة السائدة التى تمثل ٥٪ من الشعب وطبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥ ٪ من الشعب مستغلة مستثمرة تقاسى من الاستغلال والاستثمار وطبقة تملك كل شىء تحصل على نتيجة عمل الشعب عندها أكبر سلاح هو رأس المال ودكتاتورية رأس المال . ديموقراطيتها تعبير عن ديكتاتورية رأس المال » . كما ذكر الرئيس أن الثورة « أعلنت منذ أول يوم أنها تهدف إلى إقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى على أن يتحقق ذلك بالوسائل السلمية بدون حرب أهلية ، بدون دماء، بدون انتقام طبقة من طبقاته ... »[3] .

ومن جهة أخرى ، فقد أكد المسئولون أن قوانين يوليو تهدف إلى تحقيق الكفاية والعدل[2] . فأما الكفاية ، فيراد بها التوسع فى الإنتاج . وأما العدل ، فيراد به إحسان توزيع الدخول بين الأفراد . وهو ما يتضح فى مختلف الإجراءات التى اتخذت فى يوليو على وجه العموم ، وفى إجراء التأميم على وجه الخصوص . ذلك

(١) من خطبة الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦١ .

(٢) من خطبة الرئيس جمال عبد الناصر فى أعياد الثورة ـ يوليو سنة ١٩٦١ .

(٣) انظر خطب الرئيس جمال عبد الناصر ، ومنها خطبته أمام اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

بأن التوسع فى الإنتاج ، عن طريق تنفيذ الخطة الاقتصادية ، يحتاج إلى تجميع الموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو الاستثمار . وقد ثبت أنه لا يمكن الاعتماد فى ذلك على القطاع الخاص ، الذى تبين عجزه وتردده فى القيام بالدور المطلوب ، لذلك وجب أن يضطلع القطاع العام بما عجز القطاع الخاص ، أو نكص عن القيام به . لكن لابد للقطاع العام فى سبيل انجاز مهمته هذه من المال . وهو يحصل على جزء من المال المطلوب من الخارج ، لكن لابد له أيضا من الاعتماد فى ذلك على التمويل الداخلى . ولما كان القطاع المنظم أهم مصادر التمويل ، لذلك جرى التفكير فى تأميمه ، حتى توجه أرباحه ، بل وإمكاناته الأخرى ، نحو تنفيذ الخطة العامة ، فيفيد من ذلك الاقتصاد القومى فائدة أكبر مما لو ترك ذلك القطاع تحت تصرف الأفراد ، فإنه ليس ما يضمن فى ذلك الحين توجيههم إمكانات مشروعاتهم المالية وقدراتهم الفنية والتسويقية الخ ، نحو الغرض القومى المنشود . كل ذلك فضلًا عن أن فى تأميم القطاع المنظم ما يسمح بتحقيق التناسق والتعاون بين مختلف المشروعات وفروع الإنتاج المكونة له ، وإذا تحقق ذلك ، فإن جهازنا الإنتاجى سيصبح ، فى هذا القطاع الهام ، أكبر كفاءة وأقل تكاليف ، وأكثر عملًا على تحقيق الصالح العام . كذلك ، يمنع التأميم استئثار طبقة معينة فى الأمة ، هى طبقة أصحاب المشروعات ، بالجزء الأكبر من الأرباح والدخول الناجمة عن تنفيذ الخطة ، وفى ذلك ما يحقق العدل بين الناس . وقد ضربوا مثلا لذلك قطاع المقاولات ، الذى كان يهيمن عليه حتى الشهور القليلة الماضية عدد قليل من الأفراد الذين حققوا لأنفسهم أرباحا خيالية نتيجة قيام القطاع العام بانفاق مبالغ طائلة على الإنشاءات والمبانى سنة ١٩٦٠ .

على أن التأميم لا يحقق العدل الاجتماعى من هذه الوجهة وحسب ، لكنه يحققه من ناحية أخرى ، إذ أنه يحول المشروعات المؤممة من ملك بعض الأفراد إلى ملك الشعب ، وبذلك لا تبقى الملكية قاصرة على قلة من الأفراد ، بينما يبقى الآخرون محرومين من التملك .

وقد أوضح هذه المعانى البيان الرسمى الذى أذيع فى شأن التأميم ، والذى يحسن بنا أن نذكر نصه هنا كاملا لأهميته فيما نحن بصدده الآن، فقد ورد فيه :

« أن وجود القطاع العام فى الاقتصاد أصبح أمرا بالغ الحيوية إذا ما أريد إقامة مجتمع جديد قائم على الكفاية ويحميه العدل .

والقطاع العام يستمد ضرورته وقوته من ظروف التطور التاريخى ، كما يستمد هذه الضرورة والقوة من التطلع الواقعى إلى اعتبارات المستقبل .

ومن ناحية ظروف التطور التاريخى ، فإن الطريق الوحيد المفتوح إلى التنمية أمام الشعوب الجديدة المتطلعة إلى الحياة الحرة الكريمة هى ضرورة اعتمادها على مدخراتها الوطنية فى تطوير حياتها .

ذلك أن هذا وحده هو طريق التنمية الحرة ، المستمدة من الواقع الوطنى ، والعاملة لصالحه . ومن ناحية أخرى، فإن هذه المدخرات الوطنية لابد من تعبئتها تعبئة واعية لتحقيق الهدف الوطنى فى التنمية .

ولقد كان لابد لهذه التعبئة الوطنية ، على هدى من مبادئنا الأساسية أن تحتفظ للفرد بكيانه وبحقه فى الخلق والتجديد ، وبحقه فى الملكية فى نطاق القانون ، باعتبار أن الهدف الكبير أمامنا هو تحويل جميع المواطنين إلى ملاك وتمكينهم جميعا من ممارسة هذا الحق المقدس .

كذلك فلقد كان محتما من هنا أن تكون هناك قوة فعالة فى الميدان الاقتصادى، تفتح المجالات وترتاد الآفاق على أوسع نطاق ممكن ، وتستطيع مواجهة أعباء الخطة الشاملة وآمالها العريضة ، وكان لابد لهذه القوة الفعالة ، أن تكون من القدرة على العمل بحيث تستطيع الوفاء بمسئولياتها ، كذلك كان لابد لها أن تكون متحررة من أى عامل من عوامل الاستغلال والأنانية والأثرة ، وكانت هذه الاعتبارات كلها هى النتيجة التى أوجبت وجود القطاع العام وحتمت توسيعه وتدعيمه .

اعتبارات التطور التاريخى — كما قلنا — تحتم الاعتماد فى التنمية على المدخرات

الوطنية ، واعتبارات إنجاح التنمية تحتم تعبئة المدخرات الوطنية وراء خطة شاملة يجرى العمل على أساسها .

واعتبارات توفير أقصى فرص النجاح لتنفيذ الخطة ، مع ترك الفرصة الحرة للمجهود الفردى على أساس من عدم الاستغلال ، تحتم أن توجد بالدرجة الأولى قوة فعالة تمثل مقدمة الاندفاع إلى الهدف وهى القطاع العام .

وعلى الجانب الآخر من الصورة فإن القطاع العام بجانب دوره الإنتاجى هو ميزان ثابت من موازين العدل سواء من ناحية مشاركة الأمة فى ملكية وسائل الإنتاج أو مشاركة الأمة فى عائدات هذا الإنتاج .

فالقطاع العام هو ملكية الشعب ، ملكية الأمة ، بل إنه من هذا المعنى ، ومن هذا المعدن ، تم صك كلمة « التأميم » فالتأميم هو ملكية الأمة ، ذلك هو المعنى الحرفى للكلمة ، وهو المعنى الواقعى لها .

وملكية الأمة بمجموعها ، لجزء عام ومؤثر من وسائل الإنتاج ، تكفل لها أن توجه العمل الوطنى ، ليكون تلبية صادقة لاحتياجاتها .

وملكية الأمة بمجموعها ، لجزء هام ومؤثر من عائدات الإنتاج ، تكفل توسيع العمل الوطنى باستمرار ، وإتاحة فرصة العمل للأجيال الجديدة من أبنائها ، الذين تتطلع إليهم بالحب ، وتريد لهم الأمان فى مستقبلهم ، متمثلا فى فرصة كريمة متكافئة يتصدرها حق العمل لكل قادر عليه .

وبجانب توسيع نطاق العمل الوطنى ، وبجانب زيادة الإنتاج ، تلبية لاحتياجات الشعب ، وبجانب فتح فرص العمل أمام الشباب ، المتقدم إلى الحياة بأمل وشرف ، فإن هذا كله ، سوف يتيح الإمكانيات اللازمة لتوفير الخدمات الضرورية ، التى يمكن بها أن يصبح مجتمعنا فعلا ، متماثلا مع الشعار الذى ننادى به وهو : مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

والقطاع العام بهذه القوة ، وبهذه الأهداف ، يمكن الشعب أيضا من أن يحمى

نفسه من الاستغلال ، فإنه فى الوقت الذى يقيم الميزان بين حق المجتمع وحق الفرد ، يمنح المجتمع من الضمانات الكبيرة ، ما يكفل منع الاستغلال وما يكفل الحيلولة دون تسلط قلة من المواطنين على أرزاق الغالبية ، ومن ثم توجيه الإنتاج وعائدات الإنتاج إلى صالحهم وحدهم على حساب المجموع .

ومن هنا فإن القطاع العام ، ليس طريقنا إلى مصادرة الملكية ، وإنما هو طريق إلى توسيع قاعدتها .

كذلك فإن القطاع العام ليس وسيلة للسيطرة من جانب أداة الحكم ، وإنما هو وسيلة لوضع مقاليد الأمور فى يد الشعب باعتباره صاحب هذا القطاع العام ومالكه ، وباعتبار أن أداة الحكم ليست إلا أداة شعبية ولا سند لها غير هذه الإرادة الشعبية .

وأداة الحكم فى حقيقة أمرها ليست سلطة عليا فوق الشعب ، وإنما هى أداة فى يده ، يحقق بها إرادته ، بوصفها الجهاز التنفيذى لمشيئته الشعبية .

وينبع من هذا أنه ينبغى أن ينظر إلى توسيع القطاع العام باعتباره حقا لكل المواطنين ، وأنه ليكون من الخطأ الفادح أن يتصور أحد أن دافع القطاع العام هو أن يكون عقوبة لبعض الأفراد .

إن ملكية الشعب لجزء كبير ومؤثر من وسائل الإنتاج ، ومن عائدات هذا الإنتاج ، أكبر هدفا ، وأسمى أملا ، من أن تكون عملا من أعمال الانتقام ، فإن الشعوب ، خصوصاً هذا الشعب العريق النبيل فى هذه الجمهورية العربية المتحدة ، لا توجه إلى الانتقام جهدها ، وإنما الحق هو ما تنشده ، والفرصة المتكافئة هى ما تسعى إليه ، وأملها العظيم كله ، فى يوم تتحقق لها فيه الكفاية والعدل » .

* * *

وكما هدف التأميم إلى توسيع نطاق الملكية بهذا المفهوم ، كذلك فقد هدف إلى هذه الغاية أيضا الإجراء الخاص بإشراك العمال فى إدارة الشركات وأرباحها ، فقد فسر هذا الإجراء ، بأنه لما « كان لابد من تكريم الطبقة العاملة ووضعها فى مكانها

الحقيق الذى تستطيع منه، متمتعة بكل حقوقها ، أن تؤدى دورها العظيم فى عملية التطوير. تقرر أن يدخل العمال والموظفون ، فى كل منشأة ، إلى مجلس إدارتها . كذلك تقرر أن يكون لهؤلاء العمال والموظفين بنص القانون حق فى أرباح منشآتهم يحدد بربع هذه الأرباح . وبذلك لم تهدد الملكية الفردية وإنما اتسع نطاقها ، لم تعد الملكية هى حق رأس المال وحده ، وإنما الملكية أصبحت حق العمل إلى جانب حق رأس المال»[1].

* * *

ولنا الآن أن نتساءل عن مبلغ الاشتراكية التى تضمنتها قوانين يوليو على وجه الخصوص ، والتنظيم الاقتصادى والاجتماعى الراهن فى الجمهورية على وجه العموم ، وقد تصعب الإجابة على هذا السؤال ، وذلك بسبب تعدد تعاريف الاشتراكية عند الكتاب ورجال السياسة والاجتماع ، وأيضا لتفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية المطبقة فى البلاد المختلفة .

ويمكن القول إن الاشتراكية ، بمعناها الكامل ، تفترض إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وذلك إلا فى حدود ضيقة جدا ، كما أنها تفترض قيام الدولة ، أو بعض المنظمات العامة الأخرى ، على شئون الإنتاج والتوزيع ، بما يستتبعه ذلك من قيام الدولة بالتخطيط للإنتاج تخطيطا شاملا ، والإشراف بصفة مباشرة على تنفيذ الخطة ، وتوزيع الموارد البشرية والمادية المتاحة على مختلف القطاعات بما يضمن تمام هذا التنفيذ . كما تقوم الدولة فى هذا النظام ، بتحديد الأثمان والدخول . كذلك تفترض الاشتراكية الكاملة تغيراً جذريا فى التنظيم الاجتماعى والسياسى للبلاد ، وفى القيم والمثل السائدة فيها ، بما يتفق ويحقق الأهداف الاشتراكية .

فإذا نظرنا إلى الحال فى مصر ، فإنا نلحظ أن الاشتراكية بمعناها الكامل هذا ليست مطبقة فى بلادنا الآن . فالملكية الفردية فيها لم تلغ ، ويعلن المسئولون أنهم ليسوا ضد مبدأ هذه الملكية بصفة عامة ، وأنهم إنما يهاجمون الملكية المستغلة .

---

(١) من حديث إذاعى للرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١

والواقع فإنا إذا نظرنا إلى الملكية العقارية ، سواء تعلقت بالمبانى أم بالأراضى الزراعية، فإنا نجد أنها لم تنتقل إلى ملك الدولة ، بل إنها باقية بين أيدى الأفراد ، وقد اقتصر الحال بالنسبة لها على إعادة توزيع الملكية الزراعية ، بحيث زاد عدد الملاك الزراعيين. كذلك لا تزال الملكية الفردية قائمة فى شأن المنشآت التجارية والمالية والصناعية التى لم يتناولها التأميم، ويتمتع أصحاب هذه المنشآت بقسط وافر من الحرية فى إدارتها، كما أنهم يجنون أرباحها كالسابق . ومن جهة أخرى ، فإنه إذا كانت الدولة فى بلادنا قد أخذت بمبدأ التخطيط الشامل ، إلا أنها لم تضع يدها على جميع الموارد البشرية والمادية ، بحيث توجهها توجيها مباشرا كيف شاءت . كذلك فإن الدولة لا تقوم عندنا بتحديد مستويات الأثمان والدخول فى كل حالة أو فى أغلب الأحوال .

لكنا نلحظ ، من جهة أخرى ، أن مبدأ الملكية الفردية وإن بقى قائما ، فقد تغير وضعه القديم ، فمن حيث فحواه ، لم يعد ذلك الحق مطلقا أو شبه مطلق كما كان فى الماضى ، بل طرأت عليه قيود فعلية أو قانونية جديدة لم يكن يعرفها قبلا ، تتعلق بالإدارة والتصرف واجتناء الربح . أما من حيث شموله ، فقد أصبح نطاقه أضيق كثيرا منه قبلا ، بعد ما حصل من تأميم ، وما تم تنفيذه من مشروعات كثيرة لحساب القطاع العام . وقد لاحظنا كيف نشأت ، بسبب ذلك « ملكية الشعب » ، إلى جانب « ملكية الفرد » . وكيف اعتبرت ملكية الشعب هذه نوعا من تمليك من لا يملكون شيئا ، ومن لا يُستطاع توزيع شىء عليهم ، بحيث يصبح لكل منهم ملك خاص . وقد انتهى ذلك بدوره إلى خلق مفهوم جديد للملكية لم يكن يجرى فى الأذهان من قبل .

ويلاحظ أن ملكية الشعب هذه ، وإن كانت أقل قيمة نقدية من الملكية الفردية ، إلا أنها تمثل جانبا حساسا بالغ الأثر فى نشاطنا الاقتصادى كله ، حيث تشمل المشروعات المؤممة ، كما رأينا قبلا ، حوالى ٨٠٪ من القطاع المنظم، وتندرج فيه جميع البنوك وشركات التأمين ، والجزء الأهم من الشركات الصناعية وتجارة الجملة

والصادر والوارد وشركات النقل الخ . ولا شك أن لهـذا القطاع المنظم الغلبة على القطاع الخاص ، فالأول يحكم الثانى ويُيَسيِّره. فالقطن مثلا يزرعه الزراع لحسابهم الخاص ، لكنهم يعتمدون فى الحصول على الائتمان والتقاوى والبذور والمبيدات اللازمة على بنك التسليف ، وهو يتبع القطاع العام، كما أنهم يبيعون القطن لتجار الداخل، الذين يحصلون على الائتمان اللازم لهم من البنوك التجارية المؤممة ، ويتم تصريف القطن ببيعه فى الداخل إلى شركات الغزل والنسيج، أو فى الخارج عن طريق بيوت التصدير، وقد شمل التأميم ، الكلى أو الجزئى ، كلا من هـذه البيوت والشركات . كما يلاحظ أيضا أن السياسة التى تتبعها الدولة فى قطاعها العام لابد أن تؤثر فى القطاع الخاص ، وذلك لما بين القطاعين من صلات مستمرة .

لكن الدولة لا تؤثر فى القطاع الخاص عن طريق شركاتها المؤممة وحسب ، بل إن وسائلها إلى ذلك كثيرة متنوعة ، ومن قبيل ذلك قيامها بتحديد كثير من الأثمان ، كثمن القطن وبعض المحاصيل الزراعية الهامة الأخرى ، وتشجيعها الجمعيات التعاونية فى مختلف الميادين ، فإن من شأن هذه الجمعيات ، إذا ما انتشرت وقوى أثرها ، تغيير الوضع الحالى فى اقتصادنا القومى فى مجموعه . كل ذلك فضلا عن تأثر هذا الاقتصاد بداهة بمختلف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التى تتبعها الدولة .

وفى ضوء ما تقدم ، يمكن القول إن مصر تجتاز الآن أولى مراحل الاشتراكية. وقد يقال ، خلافاً لذلك ، إنه لا يكفى لتأكيد قيام الاشتراكية فى دولة ما ، أن يوجد فى اقتصادها قطاع عام ، أو أن تحدد فيها الدخول، أو أن يشرك فيها العمال فى الإدارة والأرباح ، فإن كل ذلك يشاهد فى بعض البلاد الرأسمالية الهامة . وواضح أن الحكم على هذا الاعتراض إنما يتوقف على تحديد مفهوم الاشتراكية والرأسمالية القائم عند كل منا . لكن يمكن القول ، على أية حال ، إن القطاع المؤمم لم يصل فى البلاد الرأسمالية المشار إليها إلى ما وصل إليه فى بلادنا من سعة وأهمية ، كما أن هذا القطاع

هو إلى توسع كبير سريع كما قلنا ، وذلك بسبب تنفيذ مشروعات الخطة العامة ، وبسبب ما تتوافر له من إمكانيات مالية وفنية واسعة نسبيا ، أما القطاع الخاص، فإنه لا يملك الآن من أسباب التوسع إلا القليل ، ومؤدى ذلك أنه إذا ما سار الأمر على المنوال الحالى ، فستشهد السنوات القادمة ازديادا مستمرا فى أهمية القطاع العام ، وتناقصا فى أهمية القطاع الخاص .

كذلك يلاحظ أن مفاهيمنا عن الملكية والطبقات وعلاقات العمل والأرباح والأجور وما إلى ذلك أخذت تتغير عنها سابقا بما يتلائم والمفاهيم الاشتراكية ، وفى ذلك ما يعزز القول ببدء مرحلة الاشتراكية فى بلادنا .

والاشتراكية التى بدأت عندنا على هذا النحو لابد متطورة فى المستقبل ، وإن توقف اتجاه تطورها هذا حتما على ما سيكتنفها من ظروف داخلية وخارجية ، وخاصة على مدى النجاح الذى يلاقيه هذا النظام كلما دخل فى دور التطبيق العملى .

***

والآن فقد يتجه الرأى عند البعض إلى أنه لم تكن ثمة ضرورة إلى الاجراءات الاشتراكية التى اتبعت فى بلادنا حتى الآن ، وقد يكون ذلك اقتناعا منهم بأن النظام السابق كان، على حاله ، يفى بأغراضنا القومية ، أو أنه كان من المستطاع تلافى عيوبه ، مع الإبقاء عليه فى جوهره ، وقديرون أنه كان يكفى ، فى تلافى هذه العيوب ، فرض الضريبة التصاعدية على الدخل ، أو ما شابه ذلك من إجراءات ، فذلك أجدى عندهم من الأخذ بالنظام الاشتراكى ، الذى يرونه أقل صلاحية من النظام السابق عليه .

على أنا ذكرنا كيف أن هذا النظام الأخير قد عجز فى بلادنا عن تحقيق أهدافنا فى التقدم والعدالة بالدرجة المطلوبة ، فإن نمو اقتصادنا فى ظله كان نموا بطيئا غير متوازن ، كما أنه كان نموا يعتمد أساساً على التجهيزات الكبيرة من جانب القطاع العام (كإنشاء السدود والترع والكبارى وطرق المواصلات الخ) ، وكذلك على

المساعدات وضروب التشجيع المختلفة التى تقدمها الدولة للقطاع الخاص ، كل ذلك إلى جانب اعتماده على الأموال الأجنبية التى كانت تستثمر فى مصر .

كذلك فقد رأينا كيف عجز النظام المذكور عن تحقيق أية عدالة فى توزيع الثروات والأموال بين الناس ، وكيف امتد عجزه هذا فشمل ميدان السياسة والاجتماع ، كما شمل ميدان الاقتصاد على السواء. ومثل هذا السوء المتعدد الجوانب لم يكن من المستطاع تلافيه عن طريق علاجات ثانوية، كالضريبة التصاعدية وأمثالها . ولو أنا تأملنا فى هذه الضريبة لوجدنا أنها لا يمكن أن تكون الوسيلة الأساسية فى إعادة التوزيع . ويكفى للتأكد من ذلك أن نتذكر الدخول الهامة التى لا تتناولها هذه الضريبة قانونا ، ومنها الدخل الزراعى ، وأن نتبين ضروب التهرب المختلفة المفتوحة أمام ممولى الضريبة المذكورة ، خاصة الكبار منهم . وعلى أية حال ، فليس المراد هو إعادة التوزيع وحسب ، بل الأمر أهم من ذلك وأخطر شأنا ، إذ أن الغرض كما قلنا هو تحرير المواطن من كل استغلال اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى يرد عليه ، وتذويب الطبقات القائمة ، ونقل الإنتاج إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور ، وعلى الجملة فالمراد هو صياغة الفرد والمجتمع على نحو جديد ، ولابد لإحداث هذا التطور الكبير من إجراءات حاسمة شاملة .

على أن اعتناق المذهب الاشتراكى لا يحول دون وجوب التنبه إلى ما يثور حولها من مصاعب ، لمعرفة أنجع الطرق إلى تذليلها .

والواقع فإن إصدار القوانين الاشتراكية ، على أهميته ، لا يكفى فى حد ذاته حتى تصبح الاشتراكية واقع مجتمعنا ، بل لابد لذلك من توافر شروط معينة ، منها أن يرتقى الوعى الاشتراكى عند المواطنين على اختلاف فئاتهم ، بحيث يصطبغ تفكيرهم وسلوكهم ومثلهم وقيمهم فى الحياة بالصبغة الاشتراكية ، وحينئذ تصبح الاشتراكية أسلوباً لهم فى الحياة ، وليس هذا الأمر سهلا فى ذاته ، خاصة إذا راعينا ما يسود

بعض أوساطنا من عوامل المحافظة أو الرجعية ، وما ينتاب الآخرين من نفـــور أو خوف من التجديد والخروج عن مألوف حياتهم. ورغم ذلك أن ثمة ظروفًا مناسبة لتغلغل الاشتراكية فى مختلف فئات هذه الأمة ، فإن الجمهرة فيها تكره الاستغلال والظلم والفوارق المصطنعة ، وقد طالما عانت أمتنا من ذلك ، خاصة طوائف الفلاحين والعمال، حتى لقد تعددت انتفاضاتهم قبل الثورة للتعبير عن سخطهم على النظم الرأسمالية التى كانت سائدة وقتذاك . وإذا كانت مقاومة الرأسمالية الظالمة لم تتخذ فى ذلك الحين شكلا قويا مستمرا ، فإن ذلك يرجع إلى ظروف معينة ، كان من أخصها ضراوة الرأسمالية حينذاك ، وضعف الطبقات المحرومة وقلة تنظيمها ، سواء تكونت هذه الطبقات من عمال الصناعة وأصحاب الحرف ومن إليهم فى المدن ، أم من العمال الزراعيين وصغار المستأجرين والملاك المتناثرين فى الريف . وقد تغير هـــذا الحال الآن، بعد أن تلقت الرأسمالية فى مصر ضربات قوية ، وبعد أن وضحت بوادر التحالف الطبيعى بين قوى الشعب ، وبدأ تكتيل تلك القوى للقضاء على أية محاولة للارتداد إلى الوراء . على أن الأمر لا يزال فى بدايته ، ولابد من بذل جهود صادقة لنشر الوعى الاشتراكى الصحيح وتنظيم صفوف الشعب ، وعلى الأخص ، فإنه لابد فى انتشار الاشتراكية من قيـام الدليل تلو الدليل على صـدق عملها وكفايتها وتفوق نتائجها مقارنة بالنظام السابق عليها . وليس حتما أن تكون هذه النتائج فى صورة مكاسب مادية أو تخفيضات فى أثمان السلع والخدمات المعدة للاستهلاك الشعبى ، فإنه وإن كان كل ذلك مطلوبا ، بصفة عامة ، للتخفيف عن الفقراء ومحدودى الدخل ، فإنه يتعذر مواصلة السير فيه دون زيادة الكفاية الإنتاجية بدرجة محسوسة .

وفى اعتقادنا أن مستوى الكفاية الإنتاجية سيتوقف فى بلادنا ، خلال الفترة المقبلة ، على أمور أساسية معينة ، نعد منها مبلغ نجاحنا فى التوفيق والربط بين القطاعين الخاص والعام فى اقتصادنا القومى ، فهذان القطاعان يجب ألا يعمل أحدهما

بمعزل عن الآخر، بحيث يكون الأول قطاعاً رأسماليا محضا ، بينما يكون الثانى قطاعاً حكوميا خالصاً، وبحيث تختلف فى كل منهما ، بسبب ذلك، الأهداف وأساليب العمل . بل يجب العمل على أن يكون هذان القطاعان كلا واحدا، يعملان فى ظل نظام اشتراكى واحد ، وليس معنى ذلك مجرد زيادة تدخل الدولة فى القطاع الخاص ، بل معناه أن يكون القطاعان متقاربين ومترابطين على نحو معين متكامل ، وبذلك ينتفى التناقض والتنافر بينهما ، فإنه لو وقع شىء من ذلك لكان مضرة بالإنتاج ، ومعوقا لسير الاشتراكية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنه يلزم فى نجاح الاشتراكية إعادة تنظيم الأجهزة الإنتاجية ، وكذلك أجهزة الخدمات ، بما يجعلها أكثر كفاءة فى العمل عن ذى قبل . والواقع فإن الأجهزة المذكورة ظلت تعمل ، حتى وقت قريب ، تحت لواء النظام الرأسمالى ، وقد اتسم إنتاجها ، فى مجمله وتفصيله ، بضعف العائد الاجتماعى على وجه العموم . ولو أن الأجهزة المذكورة بقيت تعمل فى ظل الاشتراكية، كما كانت تعمل قديما ، لازداد عائدها الاجتماعى ضعفا على ضعفه . والواقع فإنه كما تجب إعادة صياغة الفرد ، كذلك تجب إعادة صياغة الأجهزة . ويكفى فى ذلك أن نضرب مثل الأجهزة الحكومية التى تزداد مسئولياتها بدرجة كبيرة فى التصنيع الجديدة ، كى نلحظ أنه لابد من تجديد ترتيب هذه الأجهزة وتغيير طرائقها فى العمل ، وابتنائها على أساس علمى صحيح ، مع إعادة تنسيق هذه الأجهزة وربطها وحذف غير الضرورى منها ، حتى تكون قادرة على أداء وظيفتها فى المجتمع الاشتراكى بنجاح . وما يقال عن الأجهزة الحكومية، يقال عن غيرها ، كالجمعيات التعاونية والنقابات المهنية ونقابات العمال الخ .

ويضاف إلى ما تقدم وجوب العمل على توفير الحوافز لزيادة الإنتاج ورفع مستواه وإدخال التجديدات المستمرة عليه . ومن المألوف أن يقال فى هذا الصدد إن هذه الأمور تلقى التفاتا وعناية من جانب رب العمل فى ظل الرأسمالية ، لأنه يخشى أن يضيع ماله ، فضلا عن ترقبه الحصول على أقصى ما يمكن من الربح ، وإنه فى ظل الاشتراكية

لا يوجد مثل هذا الحافز. ويستخلصون من ذلك أن القائمين على أمر المشروعات ، فى هذا النظام الأخير ، لا يبالون بالنتائج المالية التى تنتهى إليها المؤسسات التى يشرفون عليها، مما يؤدى إلى تبديد القوى المنتجة فى الدولة، وضعف الكفاية الفنية فى المشروعات العامة. وفى هذا الكلام جوانب من الصحة والخطأ ، وعلى الأخص، فليس صحيحا دائما ما يقولونه من أن رب العمل يشرف دائما وبصفة فعالة على إنتاج مشروعه فى النظام الرأسمالى ، فإن هذا الإشراف قد لا يتم من جانبه إلا بطريقة عرضية غير مباشرة ، وذلك على نحو ما يقع فى الشركات الكبيرة، التى تسيطر عليها طائفة المديرين، الذين قد لا يكون لهم فى رأس المال إلا نصيب ضئيل، أما بقية المساهمين، فيقنعون بحضور الجمعيات العمومية السنوية ، حيث يقترعون على ما يعرضه المديرون عليهم ، بل إن منهم كثيرين لا يحضرون هذه الجمعيات، إما لعدم تملكهم النصاب المطلوب لحضورها ، أو لعجزهم عن متابعة ما يدور فيها من مناقشات حول أمور الشركة ، أو لغير ذلك من الأسباب . ورغم ذلك ، يجب الاعتراف بأن إشراف رب العمل قائم فعلا فى المشروعات المتوسطة والصغيرة ، وإن كان من الملاحظ أن هذه المشروعات لم يتناولها التأميم . وحتى فى الشركات الكبيرة ، فإن المديرين يعلمون أن بقاءهم فى مراكزهم، فضلاً عن زيادة دخلهم ، كثيراً ما يتوقف على مبلغ الربح الذى تحققه الشركة آخر العام ، لذلك يبذلون الجهد فى ذلك ، وينافسون فيه مديرى الشركات الأخرى . ولا بد من خلق هذه الحوافز وأمثالها فى الشركات التابعة للقطاع العام ، على ألا يقصر ذلك فيها على طبقة المديرين، بل يشمل مختلف فئات الموظفين والعمال بها، وهذا ما عملت على توفيره اللوائح التى وضعت حديثا فى شأن المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ـ على أن المسألة ليست مسألة لوائح وحسب ، بل إنها مسألة جهد صادق مستمر ، كى يكون الأجر فى الشركة على قدر المشقة ، وحسب درجة الكفاية ، لا تبعا للمحسوبية والأهواء .

وكما يجب توفير الحوافز المشار إليها ، كذلك فإن من الواجب الابتعاد فى

مشروعات القطاع العام عن التحكم والبيروقراطية ، فإنهما مضيعة للكفاية ، ومجلبة لضعف الإنتاج ، وتبديد الموارد .

وأخيراً ، فإنه يجب أن يكون للنشاط الاقتصادى فى التضامن الاشتراكى باعث يحركه ، ويضمن نماءه وتجدده ، ومن المعلوم أن الباعث على النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى هو تحقيق الربح ، وما يستتبعه ذلك من ضمان السيطرة لأصحاب رؤوس الأموال . أما فى ظل النظام الاشتراكى ، فيجب أن يكون هذا الباعث هو تحقيق المصلحة العامة العاجلة أو الآجلة ، على أن يكون لهذه المصلحة معايير يقاس بها درجة تحققها فى كل حالة . ولا ينفى اجتهاد المشروع العام لتحقيق المصلحة العامة إمكان سعيه إلى الربح ، إذ يعتبر الربح ، فى الأصل ، أحد أدلة الكفاية الإنتاجية ، إلا إذا تعارض السعى فيه مع بعض الأغراض العامة الأخرى ، كأن يعمد مدير المشروع العام ، فى سبيل زيادة أرباحه ، إلى خفض أجور العمال مثلاً ، أو رفع أثمان البيع ، بما يضر المستهلكين . على أنه يخفف من جدوى هذه الاعتراضات على فكرة الربح فى المشروع العام ، السير قدما فى تطبيق الاقتصاد المخطط ، بما يفترضه ذلك من تدخل الدولة فى تحديد أجور العمال وأثمان المواد الأولية والخامات وكذلك أثمان السلع المنتجة ، فإن فى ذلك كله ما ينفى قيام الربح فى المشروع العام على أساس من استغلال العمال أو المستهلكين أو غيرهم .

وإذا كان نجاح الاشتراكية فى ميدان الاقتصاد يتوقف أساسا فى اعتقادنا على توفير الظروف التى أشرنا إليها حالاً ، فإن نجاحها فى الميدان السياسى يعتمد بصفة أصلية على مبلغ ما توفره من ديموقراطية سليمة ، قوامها أن تكون قوى الشعب الحقيقية هى صاحبة السلطة ، وأن توفر للمواطن حرياته فى إطار الاشتراكية ، وألا يكون علاقة الأجهزة المختلفة به علاقة تحكم أو تسلط ، وهو ما تتخذ الآن خطوات أكيدة لتحقيقه .

وأخيرا ، فإن نجاح الاشتراكية عندنا يتوقف أيضا على توافر الظروف الدولية والخارجية الملائمة . ومن المعلوم أن اشتراكيتنا تلقى مقاومة من بعض الدول ، خاصة

منها الدول الاستعمارية ، كما أنها تلقى مقاومة من الرجعية القائمة فى بعض البلاد العربية لما تعلمه هذه وتلك من تأثير كبير لتجربة الجمهورية العربية المتحدة فى بلاد العرب قاطبة ، وأن هذا التأثير جعل منذ سنوات ، ومازال ، يحدث مفعوله ، وأنه سينتهى بسبب ذلك إلى نتيجته الحتمية ، وهى انتقاض الشعب العربى جميعه على مستغليه من المستعمرين والرجعيين ، لذلك تلقى اشتراكيتنا من هؤلاء كل مقاومة ، لكنها تلقى فى نفس الوقت التأييد من جماهير الشعب العربى الواعية ، ولابد لهذه الجماهير ، وقادتها من الاشتراكيين ، من مؤازة الاشتراكية فى الجمهورية العربية مؤازرة إيجابية مستمرة ، فالمعركة واحدة ، كما أن المصير واحد .